مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 25 يوليو 2023

المونيتور: بعد صفقة الطائرات المسيرة للسعودية، أردوغان يستهدف مبيعات دفاعية بقيمة 6 مليارات دولار

(ترجمات . المونيتور)

أبرز تقرير لموقع المونيتور تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الثلاثاء والتي قال فيها إن تركيا تتوقع أن تصل مبيعات الأسلحة إلى 6 مليارات دولار في عام 2023، على أمل زيادة بنحو 36.3٪ عن 4.4 مليار دولار العام الماضي.

وقال أردوغان في رسالة بالفيديو إلى معرض صناعة الدفاع الدولي 2023 الذي يُقام في اسطنبول بين 25 و 28 يوليو: «لقد حققنا بالفعل مستوى تصدير قياسي بلغ 2.3 مليار دولار في النصف الأول من العام».

وتجاوزت عائدات صادرات قطاع الدفاع والملاحة الجوية التركي علامة 4 مليارات دولار في عام 2022، ارتفاعًا من 2.3 مليار دولار في عام 2021. ويُعزى الارتفاع الحاد في صادرات الدفاع بالأساس إلى الطائرات المسيرة التي تحظى بشعبية في أكثر من 30 دولة.

أبرمت شركة بايكار، أكبر مصدر للطائرات المسيرة المسلحة في تركيا، عقودًا بقيمة ملياري دولار مع وزارة الدفاع السعودية لنقل التكنولوجيا وإنتاج طائرات مسيرة من طراز أكينشي المتقدمة بشكل مشترك.

وقال هالوك بيرقدار، رئيس بيكار وأحد مؤيدي أردوغان المتحمسين، إن الصفقة كانت قيد الإعداد منذ عام. وعلى الرغم من أن بيرقدار وصف الاتفاقية بأنها «أكبر اتفاقية أبرمتها شركة تركية على الإطلاق»، إلا أنه ظل صامتًا بشأن تفاصيلها وتوقيتها ومبلغها الدقيق، مما أبقى محللي الدفاع يتحوطون بين 1.5 و 5 مليارات دولار.

طائرة مسيرة لجميع المهام

وأشار الموقع إلى أنتركيا تنتج عددًا من الطائرات المسيرة المختلفة المناسبة لمختلف المهام. وقال أوزغور إكسي، رئيس تحرير بوابة الدفاع التركية، إن الطائرات إما يجري تصديرها أو إنتاجها بالاشتراك مع الحلفاء في جميع أنحاء العالم، كما في حالة قيرغيزستان والسعودية اللذين اختارا الإنتاج المشترك.

في معرض تركيا الدفاعي لعام 23، وصف أردوغان تركيا بأنها واحدة من أكبر ثلاث دول في مجال تكنولوجيا الطائرات المسيرة وواحدة من الدول العشر التي تصنع سفنها الحربية.

وأضاف الرئيس التركي «يسعدنا أن نقدم معرفتنا وخبرتنا في صناعة الدفاع لصالح أصدقائنا»، مشيرًا بالأساس إلى دول الخليج الأسبوع الماضي. وقال: «أنا مقتنع بأننا سنوقع المزيد من الصفقات خلال المعرض أيضًا».

وقال أردوغان إن تركيا كانت تنفذ 850 مشروعًا مختلفًا في قطاع الدفاع ، في إشارة إلى عديد من الأسلحة الجديدة التي تعرضها تركيا لأول مرة خلال المعرض الحالي.

وعرضت شركات الدفاع التركية أنظمة أسلحة جديدة في معرض الدفاع في اسطنبول، بحضور أكثر من 80 دولة.

تجعلنا أقوى

وأشار الموقع إلى أن الرئيس التركي هاجم الحظر الدولي وقيود الأسلحة على تركيا. وقال إنه «ورُغم الحظر المعلن أو المستتر الذي نواجهه، تواصل تركيا العمل بحزم في تطوير صناعتها الدفاعية».

ويستخدم أردوغان رفع الحظر والقيود على مبيعات الأسلحة لتركيا كرافعة لإعطاء الضوء الأخضر لعضوية السويد في الناتو - وهي نقطة شائكة تلوح في الأفق على حلفاء أنقرة في التحالف العسكري. وقالت السويد وفنلندا إنهما لا تفرضان أي حظر على تركيا، لكن أردوغان يريد من حلفاء الناتو الآخرين - وخاصة الولايات المتحدة وكندا وهولندا - رفع القيود.

ورفعت هولندا بالفعل حظرها على تركيا، بينما لم تلتزم كندا والولايات المتحدة علنًا برفع القيود بعد.

بلومبيرج: مصر تسعى لجذب الدولارات من خلال طرح شهادات إيداع جديدة

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبيرج بطرح البنك الأهلي المصري وبنك مصر شهادات دولارية جديدة في مسعى جديد لجذب العملة الصعبة.

وطرح أكبر بنكين حكوميين في مصر شهادات إيداع دولارية جديدة ذات فائدة عالية للأجانب والمصريين، في أحدث حملة لمعالجة أسوأ أزمة عملات أجنبية في البلاد منذ سنوات، وفقًا للوكالة.

ونقلت عن وكالة أنباء الشرق الأوسط الحكومية قولها إن أحدث شهادات مدتها ثلاث سنوات من البنك الأهلي المصري وبنك مصر تقدم عوائد بنسبة 9٪ سنويًا، مع دفع الفائدة مقدمًا بالجنيه المصري.

وسيقدم كلا البنكين أيضًا شهادة معدل سنوي بنسبة 7٪، مع دفع فائدة ربع سنوية بالدولار. والحد الأدنى لقيمة الشهادة هو 1000 دولار. وسيبدأ كلا البنكين في طرح الشهادات في 26 يوليو.

وتلفت الوكالة الأمريكية إلى أن جذب الدولارات يعد أمرًا أساسيًا لاقتصاد الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الشرق الأوسط، والتي تعرضت بشدة لتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا. وهي تسعى للحصول على سيولة لتصفية تراكم طلبات المستوردين والشركات الأخرى من العملات الأجنبية ولتخفيف الضغط على الجنيه.

وسمح البنك المركزي المصري العام الماضي بإدخال مشتقات العملات لفتح السيولة في السوق المحلية.

وكانت السلطات المصرية قد خفضت قيمة الجنيه المصري ثلاث مرات منذ مارس 2022 وتقول إنها تتحول إلى سعر صرف أكثر مرونة

المونيتور: قاعدة أردوغان لم تتأثر بالمنعطفات مع استعداد تركيا لاستضافة السيسي

(ترجمات . المونيتور)

اهتم موقع المونيتور بزيارة السيسي المحتملة لتركيا هذا الأسبوع ومدى تأثير ذلك على شعبية أردوغان، وذلك بعد التقارب الأخير بين البلدين الذي أنهى سنوات من القطيعة..

ذكّر الموقع في مستهل تقريره بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصف الرئيس المصري بأنه قاتل وحشي وتعهد بعدم مصافحته أبدًا بسبب الإطاحة بالرئيس الراحل محمد مرسي وسجنه بعد عام واحد فقط من وصوله للسلطة عام 2012.

وتفيد تقارير أن أن أردوغان يستعد هذا الأسبوع لاستضافة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي اتهمه بدورهِ بـ "دعم الإرهابيين" من بين جرائم أخرى. وفقًا لتقارير غير مؤكدة في وسائل الإعلام التركية، قد يصل السيسي إلى العاصمة التركية يوم الخميس، بعد أيام من تبادل الدول السفراء لأول مرة منذ الإطاحة بمرسي.

التواصل مع الخصوم السابقين

ويلفت الموقع إلى أن التحول هو الأحدث في سلسلة من التحركات المماثلة التي شهدت تواصل أردوغان مع خصومه السابقين، بما في ذلك ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورئيس الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد آل نهيان وعدوه الأخير، بشار الأسد.

يُشار عادةً إلى ضعف الاقتصاد التركي والعزلة الدبلوماسية على أنهما المحركان الرئيسين للتغيير. ولكن، وحسب ما يتساءل الكاتب، كيف نفسر السهولة التي غير بها مسارهِ، في مواجهة معارضة شعبية قليلة، إن وجدت؟

بعد كل شيء، أدى دعم أردوغان القوي للفلسطينيين والمعارضين الإسلاميين الذين يسعون للإطاحة بالديكتاتوريين إلى تدمير علاقات أنقرة مع تلك الأنظمة، لكنه جعله بطلًا بين ملايين المسلمين المحافظين في جميع أنحاء العالم.

وفي الداخل، منح ذلك الموقف الرئيس التركي منصة أخلاقية سمحت لقاعدته بضبط مزاعم الفساد الهائل وإعادة تصور تركيا الحديثة كحامية للشعوب المسلمة، كما كانت تحت أسلافهم العثمانيين. لكن أيا من حملاته تلك لم يكن لها صدى مثل تلك التي كانت ضد السيسي، الذي أنذر استيلائه الدموي بانهيار الربيع العربي.

وأوضح الكاتب أن طرح مثل هذه الأسئلة هو أمر ساذج، وفقًا لمن هم على دراية بالحركة الإسلامية في تركيا. يتذكر عثمان سرت، مدير الأبحاث في بانورامتر، وهي مؤسسة فكرية مقرها أنقرة، أن تحولات أردوغان لا تقتصر على السياسة الخارجية. على سبيل المثال، على الرغم من معارضته الشديدة لأسعار الفائدة - فهو يفضل إلغاءها تماشيًا مع التعاليم الإسلامية - سمح أردوغان لفريقه الجديد المكلف بإصلاح الاقتصاد برفعها.

ثقة كبيرة

وأشار الكاتب إلى أن المحللين يبحثون عن إجابات فيما يتعلق بعلاقة أردوغان الفريدة بشعبه. وقال سرت: "إنها ثقة يعطونه فيها شيكًا على بياض"، مضيفًا أن الفشل في فهم طبيعة هذه الديناميكية هو ما دفع الكثيرين للاعتقاد بأن

أردوغان سيخسر الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مايو. وفاز هو وحزبه الحاكم، حزب العدالة والتنمية، على حد سواء.

ويتفق مع هذا الطرح عثمان أتالاي، المخضرم في مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية، وهي مؤسسة خيرية إسلامية نشطة في جميع أنحاء العالم. ويرى أتباع أردوغان أنه وحزب العدالة والتنمية في أزمة كبيرة وأن الاقتصاد في حالة يرثى لها وأن تركيا تتعرض لضغوط شديدة من أمريكا وأوروبا. وبالتالي، ليس أمامه خيار آخر سوى تغيير المسار، مهما كان الأمر مؤلمًا، وفقًا لـ أتالاي.

وأضاف أن هذه العقلية الحزبية تتسامح مع مثل هذه المناورات ولا تلوم القائد على ما يصلون إليه من فوضى. وتظهر جولة أردوغان الأخيرة لجمع الأموال للسعودية وقطر والإمارات في هذا السياق. وكذلك تحركاته للحد من أنشطة الإخوان المسلمين داخل تركيا، والتي تشمل إغلاق قناة مكملين - وهي قناة معارضة تبث من اسطنبول - وربما تسليم شخصيات الإخوان الذين تطالب مصر بتسليمهم، وهو ما قد ينتظره السيسي قبل اجتماعه المخطط له مع أردوغان، بحسب الموقع.

وقال أتالاي إن ما لن تدافع عنه قاعدته هو "الخيانة الحقيقية"، وهي التي ستكون حالة يتنصل فيها أردوغان من تصرفاته الأولية أو ينكرها.

والخطأ الشائع الآخر هو الخلط بين الولاء لأردوغان والولاء للعقيدة الإسلامية. فالولاء لأردوغان يعني لديهم الولاء لعقيدتهم. وقال طارق سيلينك، المفكر الإسلامي البارز، "إنها ظاهرة تشبه العبادة حيث يعمل الدين والإيديولوجيا كدعامات شرعية". وأضاف سيلينك أنه بعيدًا عن حدود تركيا ومدى وصول آلته الدعائية الهائلة، لا يزال يُنظر إلى أردوغان على أنه صوت المسلمين المضطهدين ومعاداة الإمبريالية.

ويشير الموقع إلى أن هذا قد يكون أحد أسباب عدم اعتراض عديد من المصريين على التطبيع مع تركيا أيضًا. وقالت شهيرة أمين، الباحثة في أتلانتك كاونسيل، "يرحب معظم المصريين باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع تركيا، لأنهم يرون تركيا حليفًا مهمًا في المنطقة". وأضافت: "يفضل الكثير من المصريين أن يروا مصر تتفق مع دولة لها تاريخيًا علاقات ثقافية واقتصادية عميقة الجذور مع مصر وتشاركها قيمها الإسلامية بدلاً من الغرب".

السيسي في موقف أقوى

وفيما يخص السيسي، فإن مشاكل بلاده الاقتصادية هي التي تدفعه إلى التقارب. وأشارت شهيرة أمين إلى أنه "من الواضح أن حلفاء مصر الخليجيين أصبحوا مترددين في تقديم مساعدات غير مشروطة لمصر". وقالت إنه وفي حين ازدهرت العلاقات التجارية بين تركيا ومصر حتى في ذروة التوترات حول ليبيا، حيث دعموا أطرافًا متعارضة في الصراع، "تأمل القاهرة في أن يجلب التقارب معها استثمارات تركية تشتد الحاجة إليها".

من جانبها ترى آمي هوثورن، التي تترأس مجموعة العمل الخاصة بمصر والمؤلفة من الحزبين في أمريكا، بعض أوجه الشبه بين أردوغان والسيسي. فكلاهما مستبدة لكن لا ينظرون لبعضهما النظرة ذاتها. وقالت هوثورن إن كل واحد يعتقد على الأرجح أن لديه شرعية أكبر للحكم ومطالبة تاريخية أكبر بالقيادة الإقليمية مقارنة بالآخر.

لكنها تجادل بأن السيسي "خرج في وضع أقوى مع انتهاء الخلاف". وعلى عكس ما كان يأمله أردوغان قبل عقد من الزمان، لم يُجبر نظام السيسي العسكري على التنحي عن السلطة. وانتقل العالم بسرعة من قبول انقلاب السيسي. ولأنه قرر أنه في وضع جيد الآن يمكنه من تحقيق مكاسب مهمة من أردوغان - وهو ليس مخطئًا في ذلك - أعتقد أن السيسي له اليد العليا هنا، على حد قول هوثورن. ولن يزعج أي من هذا على الأرجح قاعدة أردوغان. "إنهم يعتقدون أن كل ما

يفعله هو من أجل الصالح العام حتى عندما لا يبدو واضحًا ما يفعله. وأكد سرت: "إنهم يرون مستقبلهم ومستقبله باعتبارهما وحدة واحدة".

واشنطن دي سي: مصر في ورطة خطيرة بعد سبعة عقود من ثورة ضباطها الأحرار

(ترجمات . المركز العربي واشنطن دي سي)

نشر المركز العربي واشنطن دي سي مقالًا للباحث عماد حرب تناول فيه ما وصفها بـ الورطة الكبيرة التي تواجهها مصر الآن بعد سبعة عقود من ثورة الضباط الأحرار.

يقول الكاتب في مستهل مقاله إن الظروف الاقتصادية الصعبة في مصر تهدد بكشف قشرة الاستقرار في أكثر دول العالم العربي اكتظاظًا بالسكان بعد واحد وسبعين عامًا من ثورة 23 يوليو 1952. ويواصل نظام السيسي السعي للحصول على تمويل لمشاريعه الضخمة الضخمة وتجنب التنفيذ الكامل للإصلاحات الهيكلية اللازمة التي يطالب بها المقرضون. وتعمل الحكومة المصرية في ظل ظروف عجز الميزانية، وارتفاع الديون الوطنية ومتطلبات خدمة الديون، وارتفاع التضخم، وزيادة الفقر، وتسابق الزمن لوقف المزيد من التدهور في محفظتها المالية، وهو انخفاض يمكن أن يؤدي بسهولة إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية ومطالب شعبية للتغيير.

والواقع أنه إذا لم تُنفذ أي علاجات بالطريقة التي يواجه بها نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الانهيار الاقتصادي القادم، فقد يُنظر إلى موجة الاحتجاجات عام 2011 التي أطاحت بالحكم المستبد السابق حسني مبارك على أنها معتدلة مقارنة بما هو ممكن بعد أكثر من 12 عامًا.

لن يكون الانهيار المحتمل لمصر محسوسًا داخل حدود حدودها فحسب، بل سيكون له تداعيات إقليمية ودولية أيضًا. وفي الوقت الذي يشهد فيه السودان ما يمكن أن يصبح حربًا أهلية طويلة الأمد بقيادة ضابطين عسكريين غير خاضعين للمساءلة، وعندما تواصل ليبيا البحث عن حل وسط سياسي مستقر لإنهاء انقساماتها، لن يستطيع أحد أن يحتوي الانفجار المصري بسهولة.

وأشار الكاتب إلى أن تحسين الظروف الحالية لتأمين السلام المحلي والاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يحدث بدون إصلاحات سياسية مصاحبة لمعالجة القمع الواسع النطاق والحكم الاستبدادي في البلاد.

الاقتصاد المزعزع للاستقرار

وأضاف الكاتب أن المشاكل الاقتصادية في مصر ليست جديدة، وبالتأكيد لم تبدأ في العقد الماضي فقط بعد انقلاب يوليو 2013 ضد أول رئيس منتخب ديمقراطيًا للجمهورية، محمد مرسي. ومن المؤكد أنه بالإضافة إلى الضغوط الناتجة عن التضييق على الفضاء السياسي، واجهت مصر تحديات اقتصادية منذ ثورة 1952، وكانت التحديات التي واجهت الليبرالية الجديدة المتشددة لحكم مبارك الطويل في قلب ثورة يناير 2011. لكن خطورة الوضع الاقتصادي الحالي، وتسارع الانهيار المحتمل، وخيارات البلاد المحدودة للغاية قد تكون غير مسبوقة لدرجة أن أجراس الإنذار تدق بلا شك، ليس فقط في المؤسسات المصرية ولكن أيضًا في العواصم الإقليمية والدولية

الصديقة مثل الرياض وأبو ظبي وواشنطن.

لا شك أن أجراس الإنذار تدق، ليس فقط في المؤسسات المصرية ولكن أيضًا في العواصم الإقليمية والدولية الصديقة مثل الرياض وواشنطن.

يواصل معدل الفقر في مصر اتجاهه التصاعدي السابق الذي يعود إلى عصور ما قبل ثورة 2011. ووفقا للأرقام الرسمية، يعيش 30 في المائة من المصريين تحت خط الفقر؛ لكن البنك الدولي يقدر العدد بأكثر من ذلك، نحو 60 في المائة.

وعرج الكاتب على ارتفاع معدلات التضخم في مصر لمستويات قياسية، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وارتفاع العجز في الميزانية، مشيرًا إلى أن من المتوقع أن يبلغ عجز ميزانية 2023/2024 حوالي 27 مليار دولار، إذ يرتفع الدين الوطني إلى أكثر من 165 مليار دولار، أي حوالي 97 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر خدمة الدين بمثابة استنزاف كبير للموازنة (56٪)، مما يحرم الحكومة من القدرة على توسيع البرامج الاجتماعية للفقراء ومشاريع التنمية لمعالجة ضعف الأداء الاقتصادي وزيادة تكلفة الاقتراض.

وأشار الكاتب إلى زيادة صعوبة الاقتراض. وتشير التقديرات إلى أن دول الخليج العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، منحت مصر 100 مليار دولار منذ انقلاب السيسي في عام 2013 ، في شكل ودائع للبنك المركزي ووقود.

في عام 2022 وحده، أعطوا مصر 22 مليار دولار للتعامل مع المشاكل الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا ومخاوف أخرى. ولكن كما هو الحال مع كل عمليات الاقتراض، يأتي وقت لا تتوافر فيه أية أموال دون مطالب مصاحبة بالسداد، وفق الكاتب، والذي دلل على ذلك بعمليات الاستحواذ الأخيرة للإمارات في الشركات المملوكة للدولة، حصص في خمس من أكبر الشركات في مصر، بينما اختلفت السعودية وقطر مع مصر في تقييم أصول الشركات المعروضة بسبب ضعف العملة المصرية. وكانت السعودية قد أعربت أنها لن تعود لمنح مساعدات دون مقابل، وهي تصريحات لم تعلق عليها مصر.

وأشار الكاتب إلى أن مصر لجأت مرة أخرى لصندوق النقد والذي وافق على قرض جديد مع شروط بتنفيذ حزمة إصلاحات، لكن محاولة الصندوق لمساعدة خطط الحكومات المتعاقبة لضبط سياستها الاقتصادية باءت بالفشل، وتحديدًا بسبب ميل النظام للإنفاق الباهظ على المشاريع الضخمة ودور الجيش في الاقتصاد، وهو ما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص.

هوس عظمة لا يُطاق وجيش مهيمن

ويلفت الكاتب إلى أن أحد المشاريع التي تظهر خلل أولويات النظام المصري هو بناء عاصمة إدارية جديدة لتحل محل المباني الحكومية المتقادمة والمنتشرة في وسط القاهرة، لافتًا إلى تكلفتها الكبيرة والتي تعهد السيسي بأن تمويلها لن يأتي من الحكومة، إلا أن الدراسات تظهر أن ما دُفع حتى الآن جاء من الصندوق العام للدولة، بما في ذلك الأراضي المملوكة للدولة والقروض والديون.

وأضاف الكاتب أن هناك مشروع ضخم آخر غير ذي قيمة على ما يبدو، وهو مشروع توسيع قناة السويس في عام 2015 والتي أهدرت فيها الدولة مليارات الدولارات دون فائدة اقتصادية كبيرة، باستثناء 100 مليون دولار محتملة سنويًا كإيرادات إضافية.

ومع ذلك ، فإن إحدى السمات المشتركة للمشروعين هي أن قسمًا كبيرًا منهما نُفذا من خلال الشركات التابعة للجيش حيث يجد ضباط الجيش المتقاعدون والموالون للنظام وظائف ومزايا.

وتطرق الكاتب إلى دور الجيش في الاقتصاد المصري، مشيرًا إلى أن الجيش المصري يعد اليوم لاعبًا اقتصاديًا مستقلًا يسيطر عمليًا على القطاع العام للدولة وهو جوهر رأسمالية الدولة التي أسستها ثورة الضباط الأحرار عام 1952.

وألمح الكاتب إلى أن الجيش، وبالإضافة إلى الاقتصاد السري والمستقل، يمارس الجيش نفوذًا سياسيًاعلى النظام السياسي بأكمله، ما يحد من قدرات القطاع الخاص أو، في الواقع، الممولين الإقليميين والدوليين لفرض تغييرات على صورة الاقتصاد الكلي لمصر.

تغيير النظام الحتمي

ويرى الكاتب أن هناك ضرورة إجراء تغيير جدي في طريقة حكم البلاد بعد مرور 71 عامًا على إنشاء الجمهورية. ولا يمكن لنظام عبد الفتاح السيسي أن يواصل المسار الحالي لاقتراض الأموال لمعالجة عجز الميزانية أو تمويل البرامج الاجتماعية والإنمائية والمشاريع الضخمة غير الحكيمة.

وكذلك يجب ألا يعتمد النظام على فرضية خاطئة مفادها أن «مصر أكبر من أن تفشل» ويفترض أن المقرضين سيكونون دائمًا على استعداد لتقديم المبالغ الهائلة من القروض التي تحتاجها مصر. ومن المؤكد أنه مع تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم وضع الاقتصاد الكلي، فإن النظام المصري لديه خياران فقط: القمع المتزايد الذي من شأنه أن يُديم عقودًا من الحكم الاستبدادي، أو الانتقال الديمقراطي التدريجي ولكن الملتزم الذي يمكن أن يستعيد وعد ثورة 2011.

ومن الصعوبة بمكان رؤية كيف يمكن لاستمرار الحكم الاستبدادي الحالي أن يوفر الراحة اللازمة من حالة عدم اليقين الاجتماعي والسياسي. وقد أعاقت عقود من الحكم الاستبدادي منذ ثورة 1952 التنمية السياسية والاقتصادية، وغرست نخبة عسكرية ذات مصلحة ذاتية في جميع أنحاء النظام السياسي، وأفقرت عشرات الملايين من المصريين.

ومنذ الانقلاب العسكري بقيادة السيسي الذي أطاح برئيس مدني منتخب ديمقراطيا، حكم القمع والخوف المجتمع المصري. وأدت التنمية العسكرية المدارة إلى تفاقم الديون الوطنية التي تلتهم ببطء الأموال الأساسية للتنمية.

ومن الناحية السياسية، وحسب ما يتابع الكاتب، أصبحت مصر في ظل الجيش جمهورية خوف يُجرّم فيها الرأي الحر، ويُسجن فيها آلاف السجناء السياسيين إلى أجل غير مسمى، ويتبدد فيها الوعد بمستقبل مشرق. وبعبارة أخرى، إذا كان الاستبداد هو جوهر مشكلة مصر، فلماذا يعتبر الآن علاجًا سحريًا لإخراج البلاد من أزماتها التي طال أمدها؟

وأكد الكاتب أنه لا بديل لمصر سوى رسم مسار تدريجي نحو الانتقال السياسي من الحكم الاستبدادي. ويمكن للحوار الوطني الجاري أن يوفر منبرًا جاهزًا للتفاوض على فترة انتقالية بعيدًا عن الحكم العسكري، بشرط أن يرفع النظام كل القيود عن من يشارك فيه وما يجري مناقشته.

وشدّد الكاتب على أن النظام لا يمكنه ببساطة التفاوض مع نفسه أو مع القوى السياسية والمجتمعية الموالية التي وافقت منذ فترة طويلة على الوضع الحالي. وإلى جانب الحوار، يجب على النظام أن يشرع في عملية تخفيف

الضغط السياسي التي تغرس روح قبول النقاش والنقد وتفتح الباب لتغيير مؤسسي ضروري، وهو الرغبة التي حركت مطالب ثورة 2011.

يجب أن يدرك السيسي وحلفاؤه وأنصاره الإقليميون، وتحديدًا السعودية والإمارات العربية المتحدة، أن تطبيق حلول تجميلية مثل المساعدات والمنح دون إصلاحات اقتصادية وسياسية أساسية لن يؤدي إلا إلى إطالة الانهيار السريع للنظام المصري. ويتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، أن يتوقف عن تجاهل مع يحدث ويرى أن التغيير وحده في مصر هو الذي سينقذ البلاد ويبقيها شريكًا مستقرًا وسلميًا في منطقة مضطربة، حسب ما يختم الكاتب.

معهد الشرق الأوسط: مصر تعيد ترتيب أولوياتها.. تحول استراتيجي نحو قطر وتركيا وإيران

(ترجمات . معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط)

نشر معهد الشرق الأوسط مقالًا للباحث عمرو صلاح محمد يستعرض فيه دلالات التحول الاستراتيجي لمصر تجاه قطر وتركيا وإيران.

ويقول الكاتب إنه وفي حين يعزو البعض تحول مصر الاستراتيجي الأخير تجاه قطر وتركيا وإيران إلى التغييرات في السياسات الخارجية لحلفاء مصر المؤثرين، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، نحو التعامل مع هذه الدول، فإن الدافع الأساسي لهذا التحول هو أهداف مصر المحلية والإقليمية.

تخفيف الأزمة المالية

وأوضح الكاتب أن أحد الأهداف الأكثر إلحاحًا هو تخفيف الأزمة المالية في مصر، والتي دفعت القاهرة إلى البحث عن مصادر أخرى للعملة الأجنبية، مثل الاتصال بالمانحين الآخرين وجذب المستثمرين الأجانب.

ويمكن أن توفر استعادة العلاقات مع قطر وتركيا وإيران فرصًا للشركات المصرية في جهود إعادة الإعمار بعد الصراع في ليبيا وسوريا، فضلًا عن تعزيز قطاع السياحة.

محور إقليمي للغاز

وأضاف الكاتب أن مصر تهدف كذلك إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا للغاز الطبيعي المسال، وقد يكون استثمار قطر في هذا القطاع مفيدًا.

وأشار الكاتب إلى أن مصر لا تزال بحاجة إلى تعاون تركيا، التي عارضت جهودها الطموحة للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط. وقد يؤدي خفض التصعيد مع تركيا إلى تسوية بشأن المنطقتين الاقتصاديتين البحريتين لكل من البلدين وتعزيز التنقيب المصري في المنطقة.

كسر الكماشة

وينوّه الكاتب إلى أن إعادة تنظيم مصر لأولويات سياستها الخارجية يمكن أن يؤدي، من الناحية السياسية، إلى تحقيق الاستقرار على حدودها الغربية مع ليبيا والقرن الأفريقي، حيث تتمتع تركيا وإيران بنفوذ كبير. ويمكن أن يساعد التقارب مع تركيا مصر على كسر الكماشة التركية من الغرب والجنوب، بينما تسعى أيضًا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي سعت مصر للتوصل إلى اتفاق مع إثيوبيا منذ عام 2014.

وأوضح الكاتب أن المساعدة المحتملة من الجهات الفاعلة المؤثرة في القرن الأفريقي، بما في ذلك تركيا وإيران، يمكن أن تساعد في حل أزمة سد النهضة والذي فشل في حلها القوى التقليدية، وذلك لأن كلا البلدين لديهما علاقات قوية مع الحكومة الإثيوبية.

ووقعت تركيا، ثاني أكبر مستثمر أجنبي في إثيوبيا، اتفاقية تعاون عسكري مع أديس أبابا في عام 2021 وسط تصعيد مع القاهرة. ويشير استخدام الطائرات المسيرة التركية والإيرانية في حرب رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في تيغراي إلى دعم عسكري تركي وإيراني محتمل.

علاوة على ذلك، عرضت تركيا التوسط في المفاوضات بين إثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة قبل بضع سنوات. اليوم، من خلال الاقتراب من إيران وتركيا، يمكن أن تستفيد مصر من نفوذها على إثيوبيا للمساعدة في التوصل إلى اتفاق عادل لكلا الجانبين.

تعزيز أهميتها الاستراتيجية للغرب

وأضاف الكاتب أن أحد الأهداف يتمثل أيضًا في تعزيز أهميتها الاستراتيجية للغرب. ففي حين أن تطلعات مصر إلى أن تصبح مركزًا للغاز الطبيعي المسال يمكن أن تعزز أهميتها لأوروبا، فإن القاهرة تدرك أيضًا الحاجة إلى تعزيز أهميتها للولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن أهمية مصر للولايات المتحدة في السابق كانت تعتمد في الغالب على مساهماتها في مكافحة الإرهاب، والوساطة الإقليمية المشتركة، واتفاقية السلام مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط آخذ في التطور والقوى الإقليمية الناشئة تضطلع الآن ببعض ما كانت مصر تقوم به في السابق.

ويلفت الكاتب إلى هدف أخر للحكومة المصرية وهو الاستمرار في تفكيك جماعة الإخوان المسلمين في الشتات، والحد من تأثيرها في الداخل عبر آلتها الدعاية والتي تسعى للاستفادة من ضعف النظام المحلي بسبب الأزمة الاقتصادية. وقد سمح التقارب مع تركيا وقطر لمصر بتعطيل وجود قادة الجماعة والشخصيات الرئيسة في كلا البلدين، مع الضغط على الآخرين للانتقال إلى مكان آخر وتقليل لهجة منتقديهم.

ويرى الكاتب في ختام مقاله أن إعادة التنظيم الإقليمي لمصر يمكن اعتباره بمثابة استجابة للديناميكيات الداخلية والإقليمية. ومع ذلك، لا تزال القاهرة تواجه تحديات متعددة. وعلى الرغم من أن التمويل من المصادر الخارجية قد يساهم في تخفيف الأزمة الاقتصادية في مصر، إلا أنه لا يمكن أن يحل محل الإصلاحات المحلية اللازمة. وعلاوة على ذلك، سيتوقف نجاح مصر في تحقيق أهدافها الإقليمية على عدة عوامل. وتشمل هذه العوامل متانة الروابط المكونة حديثًا في منطقة ديناميكية وما يمكن أن تقدمه مصر للدول الثلاث في المقابل.

موقع بريطاني: "هاكر" يسرق سجلات طبية حساسة من وزارة الصحة

المصرية

(ترجمات . انفوسيكيورتي ماجزين)

كشف موقع مجلة انفوسيكيورتي ماجزين، المتخصصة في استراتيجيات وتقنية أمن المعلومات، أن أحد القراصنة الفاعلين «المتمرسين» ادعى أنه يمتلك مليوني سجل بيانات مسروقة من وزارة الصحة والسكان المصرية.

وأشار الموقع البريطاني إلى أن الادعاء، الذي قُدِّم عبر منتدى القراصنة بوورلير، لاحظه مزود استخبارات التهديدات الإلكترونية سوك رادار وشركة مراقبة الويب المظلم فالكون فيدز في 25 يوليو 2023.

وفقًا لمنشور المخترق، تتضمن قاعدة البيانات معلومات شاملة وشخصية عن المريض، بما في ذلك الأسماء والهويات والقرار والأرقام الوطنية وأرقام الهواتف والعناوين وتفاصيل تصنيف الإجراءات والتشخيصات والتفاصيل الخاصة بالعلاج.

وقدم المخترق عينة من مجموعة البيانات، بما في ذلك بيانات عن 1000 شخص لدعم الادعاء.

وقال مزود استخبارات التهديدات الإلكترونية سوك رادار عبر منصة مراقبة الويب المظلم إن المخترق «المعروف ببيع قواعد البيانات التي يُزعم أنها تخص كيانات إندونيسية الأسبوع الماضي، وجه أيضًا المشترين المحتملين للاتصال بهم من خلال تطبيق المراسلة تليجرام. وتشير الأدلة إلى أن الربح المالي هو الدافع الأساسي وراء هذه الإجراءات».

ووفقًا للمعلومات التي اطلعت عليها انفوسيكيورتي، ادعى مستخدم منتدى القراصنة نفسه أنه يبيع ملايين سجلات البيانات بعد اختراقات متعددة في عامي 2021 و 2022.